التنمية العربية بين الواقع والطموح

(دراسة نظرية تحليلية)

د. موح عزات الفتلاوي

المقدمة:

في الوقت الذي يستمر فيه تفاقم الاضطراب الاقتصادي والنقدي في العالم، وما يصحبه من استنزاف لثروات الشعوب نتيجة السياسات الاستعمارية، تتوجه جهود البلدان العربية إلى تكثيف العمل المشترك، من أجل النهوض بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، والحدّ من آثار التبعية بصورها المختلفة (كالتبعية في نمط الاستهلاك والإنتاج، وتسويق الصادرات، والتبعية الثقافية)، حيث إن التجزئة التي فرضها وكرّسها الاستعمار، وما يحيط بها من أفكار ومفاهيم هادفة لطمس الشخصية الحضارية للوطن العربي، تحتاج إلى عمل اقتصادي مشترك يأخذ على عاتقه تخليص الموارد

المادية والبشرية العربية من كل سيطرة أجنبية، ومعالجة فاعلية الجزيئيات القطرية التي غرستها الدوائر الاحتكارية، لا سيما وأن الوطن العربي أمام نظام عالمي جديد، هدفه توسيع الخلافات، وتعميق التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها.

كل ذلك يتطلب إعادة النظر في واقع الأنماط التنموية التي تذعن لها أغلب السياسات العربية في مجال الاقتصاد بشكل عام، والصناعة بشكل خاص، لذلك حاولنا أن نربط في بحثنا هذا بين سيطرة بعض النماذج الرأسمالية على اقتصاديات الوطن العربي، وبين النتائج المترتبة عليها في معالجة العمليات التنموية الشاملة.

أولا: مفهوم التنمية:

اختلف كثير من العلماء والكُتّاب في تحديد مفهوم التنمية، إلا أن أغلبها تشير إلى أن التنمية مفهوم مرن، تعوزه الدقة حتى لعلماء الاقتصاد أنفسهم، فبعضهم يرى أن التنمية هي: «سلسلة من التغيرات الكمية النوعية، من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وتغيير أسلوب الحياة لأفراد المجتمع»[1].

واستخدمها البعض للإشارة إلى عمليات قد تدخل في مجالات علم الاجتماع، وعلم النفس، والسياسة، إذ يرون التنمية عملية مترابطة ومتصلة، بحيث إذا كان هناك سعي لتحقيق أهداف معيّنة في وقت واحد، فلا بد أوّلاً من التوفيق بين تلك الأهداف والاتجاهات.

---

1) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمقياس التنمية في غرب أفريقيا – السنة السادسة، العدد 1976/22، ص 24.

وعلى هذا الأساس فقد تكون هناك مضامين تقويمية، وأخرى علمية لمفهوم التنمية، فالمضمون التقويمي يتضح عندما يقارن الباحث بين التنمية باعتبارها تقدما وبين التخلّف، في حين يتضح المضمون العلمي من خلال العلاقة التي تربط التنمية ببعض المتغيّرات كالتعليم، والتعبئة الاجتماعية، ومحو الأمية، وحجم السكان غير الزراعيين وغيرها[2].

أما مفهوم التنمية العربية فنقصد بها التنمية القومية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج القومي الإجمالي للأقطار العربية، بما يؤدي إلى زيادة المستوى المعيشي لمجمل أفرادها، وتوزيع المنافع والأعباء بين أفرادها بشكل عادل، وهذا الهدف بوصفه جهدا عميقا وشاملا لا يتم إلا من خلال اتجاهين: خاص وعام، بحيث نجعل الخاص (القطري) مسارًا من مسارات العام (القومي)، وجعل العام موحّدًا للخواص[3].

ونعني بذلك تحقيق التعامل بين البلدان العربية في جميع الحالات، وهكذا فإن التنمية العربية ذات رؤية شمولية وخصوصية تعتمد على التركيب والتعقيد، فهي مركبة باعتبار أنها مشروطة بإنجاز ثورة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومعقّدة بمعنى أنها يجب أن تتحقق في مجتمع ذي تشكيلات اجتماعية اقتصادية متعددة.

---

2) د. أحمد الأحمر: التخلف والتطور في المجتمعات النامية، الحكمة، مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية، العدد الثاني، السنة الثانية، 1977، ص 258.

3) د. طيب تيزيني: في ما قبل التنمية الاجتماعية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، 1980، ص 41.

ثانيا: التخلف في منظور النماذج التنموية:

من المعروف أن الأسباب التي أدت إلى بروز أهمية التنمية تكمن في عدة اعتبارات، وهي كالآتي:

الأول: انتصار أول ثورة اشتراكية في العالم، جاءت بمفاهيم اقتصادية واجتماعية، ارتقت بمجتمعات أوروبا الشرقية من بلدان رأسمالية متخلفة، إلى بلدان صناعية متطورة خلال حقبة قصيرة من الزمن، مما أحدثت انقلابا في الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كان طريقًا واحدًا للتطور والنمو، وهو الطريق الرأسمالي.

الثاني: الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه بلدان العالم الثالث بعد حقبة طويلة من السيطرة الاستعمارية القائمة على النهب والاستغلال المباشر، مما جعلها تنظر في موضوع اختيار طريق التطور الذي تريده لنظامها الاقتصادي والاجتماعي.

الثالث: الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها المجتمعات الأوربية في المدة المحصورة بين 1930-1932، تلك التي هزّت أركان الرأسمالية، مما ولّدت نماذج ونظريات تنموية محاولة في الخلاص من تلك التناقضات التي انتابت تراكيبها الاقتصادية، وكانت نظرية «كينْز» النموذج الأكثر واقعية في اجتياز

الأزمة الاقتصادية المذكورة[4].

الرابع: تدهور النظام الاشتراكي وتراجعه أمام النظام الرأسمالي، وظهور ما يُسمَّى بالنظام العالمي الجديد، الذي يحاول — جاهدا — ترسيخ النظام الرأسمالي على كافة المجتمعات، والقضاء على معالم النظام الاشتراكي بأي ثمن يلزم.

وهنا عندما تطرح قضية التكامل الاقتصادي العربي على بساط البحث، من الضروري أن تُؤخَذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي ترافق طبيعة النماذج التنموية، التي تسعى إليها البلدان العربية، من أجل اقتصادها الوطني، مع التأكيد على الأنماط الرأسمالية التي ظهرت وتبلورت أساسًا لتوطين التخلف الاقتصادي في هذه البلدان، والعمل على إيقاف جميع المحاولات التي من شأنها الخروج من فلكها، وبما أن بعض البلدان العربية حديثة الاستقلال، لا تزال تعاني من عمق الجروح التي أثقلها إياها الاستعمار، وما شدد عليها من أزمات خانقة في الوقت الحاضر، لا شك أن تتبنى أنماطًا تنموية متباينة تبعًا لظروفها المادية والسياسية والاجتماعية، لذلك صار من الواضح أن هناك نمطين رئيسيين يمثلان أيديولوجيات مختلفة، هما:

النمط الرأسمالي:

وهو نمط يركز على ضرورة تطبيق ما توصلت إليه البلدان الغربية في المجتمعات العربية، من خلال قضائها على التراكيب الاجتماعية، بما فيها القِيَم والمعتقدات، إن هذا التصور للتنمية هو مجرد عمليات جزئية تتم داخل

4) د. طلال البابا: قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1981.

سياق متخلف.

النمط الاشتراكي:

وهو النمط الذي يدعو إلى أن عملية التنمية الاقتصادية لا تقوم على أنقاض المجتمع أو القضاء عليه، ويدعو إلى تشجيع كل القدرات والإمكانات المتاحة داخل المجتمعات العربية، والقضاء على التبعية، ونبذ النماذج الرأسمالية.

1- النمط الرأسمالي:

ولنبدأ بالنمط الرأسمالي الذي تضمنه الاتجاه النفسي عند «هيجن»، والاتجاه الانتشاري عند «رستو»، ثم الاتجاه الاقتصادي، وبطبيعة الحال فإن جميع هذه النماذج ترى أن معوقات التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية تكمن في بنية هذه المجتمعات، وذلك لمعارضتها لكل تغيير ورفضها لعمليات التحديث Modernization، وعدم تقبلها النماذج الرأسمالية.

أ- «هيجن» والاتجاه النفسي لعملية التنمية:

يتمثل هذا الاتجاه بنظرية «هيجن»، حيث يعتقد أن هناك حالات مختلفة تعيق المجتمعات النامية من الإسراع في عمليات التنمية، من بينها قصور الإنجاز، وتصلب الشخصية غير الخلاّقة، وعدم المبالاة بشؤون الآخرين، مما دعا ذلك إلى التركيز على تسلط الشخصية المبدعة، التي ينهض من خلالها التحديث والتقدم الاقتصادي، وحاول «هيجن» أن يصف المجتمع الريفي بأنه تقليدي لا يتقبل حسابات التنمية، لكونه مجتمعًا غير مفتوح، تسيطر عليه التقاليد والقِيَم المتسلطة، ويرى أن عملية التغيير في هذه المجتمعات تبدأ عندما تفتقد إحدى جماعات المجتمع مركزها وهبتها بعد أن

تتصدر جماعة جديدة في قيادة المجتمع، أي عندما يصيب أفراد الجماعة الأولى خيبة في فقدان احترامهم ومركزهم، فيظهر لديهم نوع من الحساسية تجاه الآخرين[5].

وعندما يحدث صراع حادٌّ في مجتمعهم فهم يدركون من جهة أنه لا بد من احترام النظام الاقتصادي وقِيَم الجماعة التي هي في السلطة إن أرادوا أن ينجحوا، ومن جهة ثانية هم يرغبون في التمسك بالقيم وضرورة احترامها، وتكون نتيجة الصراع — كما يراها «هيجن» — هي رفض قِيَم المجموعتين، ويصبح الأفراد فيها انهزاميين، وذلك لعدم تأهيلهم للأدوار الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الظروف الصناعية الجديدة.

لكنه من جهة يرى أن الناس لهم القدرة على التدريب والتأهيل، وفي اكتساب الخبرات والمهارات بمختلف أجناسهم، لأنهم يملكون - أساسًا — قدرًا من الذكاء، ويقصد بذلك أن نماذج التصنيع في البلدان الأوروبية يمكن أن تقتبسها المجتمعات النامية، في ضوء الاختلافات السلوكية للناس، حيث يدعو العاملين في التنمية الصناعية داخل المجتمعات النامية إلى ضرورة دراسة الوسائل المترتبة على نقل خبرات صناعية متقدمة إلى أوساط تقليدية[6].

ب- «روستو» والاتجاه الانتشاري:

تمثل مراحل النمو الاقتصادي التي جاء بها «روستو» رد فعل للفكرة القائلة أن سبب تخلّف المجتمعات النامية يكمن وراء الرأسمالية ونظامها

5) Hagen Eveveti Co, O: On The Theory of Social Change (M. Institue of Technology) 1964 pp 30-31.

6) Hagen E. Opcit pp 55, 72.

الاقتصادي، حيث حاول أن يعطي تفسيرًا تاريخيًّا لأسباب التخلف الاقتصادي، مشيرًا بذلك إلى ضرورة أن تقطع المجتمعات النامية المراحل نفسها التي قطعتها المجتمعات الأوروبية في مجال التنمية الصناعية، وقد سمّى المرحلة الأولى بالمجتمع التقليدي (Traditional Society)، ويكون فيها مستوى الإنتاج متردِّيًا، تتخلله مؤسسات تقليدية، تسيطر عليها قِيَمٌ قديمة، تعمل على تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لعدم ابتكارها لوسائل تقنية متطوّرة، لذلك فقد اضطرّت هذه المجتمعات لتخصيص أكثر مواردها للزراعة.

المرحلة الثانية هي مرحلة التهيّؤ والانطلاق (Precondition for take off)، وفي هذه المرحلة يزداد الاحتكاك الفكري والثقافي، ويأخذ البنيان الاجتماعي بالتحرك نوعًا مّا، وتحدث تغيّرات مهمة في بعض المجالات الاقتصادية، خاصة المصرفية منها، وتزدهر التجارة، ويظهر نوع من الاستثمارات والادخارات، ولكن لا تلبث أن تصطدم العمليات الصناعية بالتراكيب الاجتماعية القديمة، التي تقوم على مفاهيم إنتاجية محدودة.

أمّا المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق (condition for take off)، التي تقوم على تناقضات متكافأة، فمن جهة تسيطر القوى الداعية للتقدم الاقتصادي، ويصبح التقدم هو الوضع السائد، حيث تزداد الاستثمارات في مختلف الصناعات، وتبدأ التراكمات المالية تتجه صوب المشاريع الإنتاجية، في حين يقابلها ظهور أنماط إنتاجية تقليدية، وحسب ما يرى «روستو» فإن هذه الحقبة تستمر لمدة تقدَّر بعشرين سنة، تظهر خلالها صناعات جديدة، وتتسع النشاطات القطاعية، ويأخذ الفرد بالتغيّرات

التقنية.

المرحلة الرابعة، وهي مرحلة النضج (Drive to maturity)، فيها يزداد استخدام التقنية، ويرتفع المردود الإنتاجي والربحية العالية، ويتوسع معها توظيف رؤوس الأموال، بحيث يفوق الإنتاج عدد السكان، وتظهر قطاعات رائدة (Leading Sectors) في توجيه القطاعات المختلفة، على أثره تنمو الحاجة إلى الاستيراد بعد أن تكوّنت لديه وَفْرة جديدة من البضائع للتصدير.

المرحلة الخامسة، وفيها يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الوفير الوفير، فتتعدد أوجه النشاط الصناعي، ويصبح العمل أكثر توجّها للأدوات التقنية، وتتركز صناعات قطاعية متعددة على إحداث الإمكانيات العلمية، ويكون الناس فيها ميّالين إلى استهلاك الحاجيات الكمالية بشكل كبير[7].

وفي ضوء ما جاء به «روستو» فقد نجد أنّ مراحله تمثّل نوعًا من التوصيات الرأسمالية، التي تكشف عن ضرورة الاعتماد على القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية، على أنها الوسيلة التي حققت للدول الغربية بلوغها الصناعي، والتأكيد على ضرورة إيجاد فئة من المستثمرين لدعم العمليات التنموية في المجتمعات النامية، التي يكون جمود هياكلها الاجتماعية لا يميل نحو الادخار والاستثمار، أي أنّ مثل هذه النماذج تحاول أن تحصر حركة النموّ الصناعي باتجاه واحد، ألاَ وهو النموذج الرأسمالي، وفي الوقت نفسه حاولت أن تقنع الدول النامية بضرورة الصناعات الخفيفة

7) Rostou W. W. : The Stages of Economic Growth. Cambridge University Press) 1961. p 4.

كي تتفادى حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال اللازمة، والأجور الباهظة، التي تتطلبها الصناعات الثقيلة[8].

ج- الاتجاه الاقتصادي:

أمّا الاقتصاديون فإنهم تبنّوا اتجاهات جديدة في تحديد مسارات التنمية الصناعية، فقد ركّزوا على مؤشرات دخل الناتج القومي، وعلى متوسط الدخل الفردي، وركّز البعض منهم على مشكلة الاستخدام ونقص رأس المال، وعلى مشكلة السكان ومختلف أساليب الإنتاجية الراكدة، مما أدى إلى ضرورة التأكيد على التغيرات الكمية للإنتاج، وإهمال التغيرات النوعية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما هو الحال عند «كندل بركر»[9].

ومن هذا المنطلق فإن النظريات الاقتصادية تعدّ أحد الاتجاهات التي تركت المنهج الوصفي، عند تحليلها للأسباب التي أدّت إلى تعثّر التنمية الصناعية في البلدان النامية من جهة، وعند وصفها للنماذج الرأسمالية على أنها البديلة والمناسبة من جهة ثانية.

2- النمط الاشتراكي:

ويتمثل هذا النمط بآراء بعض علماء الاجتماع المناهضين للنماذج الرأسمالية، وآراء بعض المفكرين والباحثين العرب الوطنيين، فقد أشاروا إلى

---

8) شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، مصر، 1966، ص 31.

9) Loyd Rodolph and Susnne Rudloph: The Modernity of Traditional Political Development (India – Chicago University Press) p. 33.

أن أبرز المشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية هي اختلافات أيديولوجية سياسية، وبخصوص تفسيرهم للفشل والصعوبات التي تعترض التصنيع في البلدان النامية، يعطي «لويد رودلف» Loyd Rodelph رأيًا يرفض فيه الافتراض القائل أن التحديث أو التنمية الصناعية والتقاليد أمران متناقضان، ويرجع ذلك إلى عدم معرفة التقاليد والقِيَم المترسخة في المجتمعات التقليدية فيما إذا كانت إيجابية أو سلبية من جهة، وعدم فهم وإدراك التنمية السائدة في المجتمعات الصناعية من جهة أخرى[10].

ويؤكد أن القيم والمؤسسات التقليدية ليس حجر عثرة في وجه التقدم الصناعي في حالة اختيار النماذج الصناعية، كما يؤكد «ريكز» Riqqs هو الآخر على أهمية البناء الاجتماعي (Social Structure)، فحسب رأيه ينبغي أن نعرف شيئا عن تركيب المجتمع، وعن شكل السياسة القائمة وأنماطها، عندما نريد أن نفهم عملية التحديث والتنمية الاقتصادية في أيّ مجتمع، وأن تكون هناك نظرة موضوعية لواقع الأنماط الصناعية، بما يجعل التوازن بين النظام الصناعي والنظام الإداري توازنًا إيجابيًّا، يعكس حقيقة التوافق بين الإمكانيات المتاحة، وبين الطموح المنشود[11].

أما المفكرون العرب فقد أشار بعضهم إلى الأهداف السياسية الكامنة وراء النماذج الرأسمالية، وما تحمل من تفسيرات مضلّلة، وبيّنوا كيف أنها لا تزيد عن كونها تزيينا للواقع الاجتماعي، فقد وصف الباحث أنور عبد

10) Kindle Berger C. P: Economic Development (MC Grawhill, New York) 1962. P. 3.

11) F. W. Riqqs: The Ecology of Public Administration. India. Institute of Public Administration, New Delhi) 1967. p xx.

الملك طبيعة المفهومات الغربية بأنها محاولات لتكريس واستمرار تبعية الدول النامية للبلدان الرأسمالية، بل وتقضي على كل محاولة إبداعية، حيث تعمل تلك النماذج على تشجيع القطاعات غير المنتجة، وعدم الاهتمام بتنمية القوى الإنتاجية في البلدان النامية[12].

وقد حاول الباحث الدكتور إسماعيل صبري عبد الله أن يدعو إلى ضرورة الالتزام بالمنهج القومي، وعدم الأخذ بالنظريات الغربية، إلا بما يتناسب وظرفنا الاجتماعية والاقتصادية، حيث يبيّن أسباب ومخاطر الانزلاق وراء الأيديولوجيات السياسية، التي تحاول إظهار التنمية بالمظهر المقبول في معظم البلدان النامية، وعارض في ذلك اتجاه «روستو»، واتهمه بالابتعاد عن المنهج العلمي، ويضيف إلى ذلك أن تطبيق الأنماط الغربية دون أن يكون هناك استخدام كامل لجميع الإمكانات والموارد الذاتية، سوف يؤدي إلى أن تكون النتائج لصالح تلك الدول، ولصالح أفراد معدودين في المجتمعات النامية، وعليه يشدد على ضرورة العمل الجاد، من خلال المشاركة الجماهيرية، والحس الوطني، في الالتزام بالتقنية المناسبة، لإحداث صناعات استهلاكية وأخرى ثقيلة تتلاءم والمرحلة التي تمرّ بها الأمة العربية، ويضرب مثلا في ذلك أن الإخفاق يتضح عندما ننفّذ استخدام الجزء الأكبر من الاحتياط في الصناعات البتروكيمياوية، وبالمقابل يفقد المجتمع فائضه عند تحويله أو تكريره إلى الدول الاستعمارية[13].

---

12) د. أنور عبد الملك: تنمية أم نهضة حضارية، الجوانب الحضارية لمشكلة الإنماء في الوطن العربي، الندوة الأولى عن المشكلات الإنمائية في الوطن العربي، معهد الدراسات العربية، المركز العربي (اليونسكو)، القاهرة، يناير 1978.

13) د. إسماعيل عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

1- تبعية النماذج الأجنبية:

إن الأوساط الاقتصادية في بعض البلدان العربية أخذت موقفاً مسانداً للأنماط الغربية، بحيث أصبح المقتدر منها يبرع في تطوير وتحوير السياقات الأجنبية، دون أن تلزم نفسها بتحليل واقع العلل والأسباب التي تواجه الأمة العربية، بل وعملت بعضها على حجب الرؤية الصحيحة لواقع الحال العربي.

وهكذا فقد حاول البعض — ممن كتب في مجالات التنمية — أن يمجّد النظريات الغربية، ويبحث جاهداً لإيجاد التبريرات المناسبة لصلاحها وسلامة نماذجها.

ولهذا نجد أن ما كتبناه عن قضايانا التنموية وسبل علاجها أصبحت تفوق الواقع بجسر من الخيال، بحيث لا نُرْضِي الصديق، ولا نغضب العدو، متناسين أن العالم العربي يمثل هدفاً للأطماع والمصالح الإمبريالية والصهيونية.

فالمجتمعات الغربية عندما بدأ نموّها الاقتصادي في القرن الثامن عشر، حاولت أن تبني صرحها الاقتصادي من خلال الزراعة عندما قضت على النظام الإقطاعي، أعقب ذلك تهديم نظام الصناعات الحرفية في المدن، بعدها نجحت في تطوير الأدوات الإنتاجية وتحسينها، في ضوء الاختراعات العلمية، ومن خلال العلاقات الدولية، واحتلال مستعمرات جديدة استطاعت أن تجد لنفسها أسواقاً لبضائعها، وفرصًا لاستثمار رؤوس أموالها[14].

القاهرة، 1976، ص 134-136.

14) Mourics Dobb: (Studis In The Development of Capitalism. Row ledge And Kegan Paul- London) 1975. P. 25.

ولما كانت الحياة الاجتماعية تنطوي على أبعاد متعددة، منها ثقافية ودينية، وأخرى اقتصادية علمية، إذًا ليس بغريب إذا ما أشرنا إلى أن التخلّف ظاهرة ينطوي تحت مدلولها معنى شامل لكل أبعاد الحياة الاجتماعية، وبخاصة أن التخلف أصبح ظِلاً مسيطرًا على نفوس أغلب أفراد المجتمعات العربية، حيث يرون فيه الحجّة المقنعة وراء تطبيقهم النماذج الأجنبية في مجال التنمية الاقتصادية، وعندما نطرح مصطلح التخلف على بساط البحث يتوجب علينا الإجابة على ما يأتي:

هل يعني التخلف — بمعناه العام — قصورًا في العمليات الاقتصادية والتقنية للمجتمع ؟ وهل يعني التقدم في الأبعاد الاقتصادية والتقنية للمجتمع إلغاء صفة التخلف من أبعاد الحياة الاجتماعية الأخرى ؟

وإذا كان الجواب «نعم»، فما المقاييس التي لها أن تحكم الأبعاد الاجتماعية، بما فيها (الجريمة، الإباحة، السطو، السرقة، الانتحار، الاعتداء الفردي والجماعي، التفرقة العنصرية، نهب الثروات).

إن الإجابة على هذه الأسئلة يتوجّب علينا أن نفهم وظيفة التنمية (Function of Development) بوصفها محتوى في ضوء إدراكنا لظاهرة التخلف والتقدم على حدٍّ سواء، وتأخذ هذه النقطة – في اعتقادنا — أهمية أساسية في كون ظاهرة التخلف في البلدان العربية ليست بظاهرة أزلية أو دائمة الاستمرار، حيث نجد أن مجتمعنا العربي كان مصدر الضوء الحضاري للعالم بأسره، سواء على نطاق الجوانب الكمية للحضارة (الرياضيات، الفلك، الطب، الهندسة، الجبر، وغيرها)، أو في الجوانب المعنوية، كالمسائل اللغوية، والأخلاقية، والدينية، والفكرية، وكانت متقدمة أساسًا في المجالات

الاقتصادية، وخاصة في التبادل التجاري، واستخدام البحار والمحيطات، وما يتصل بهيكل الإنتاج، في حين كانت أغلب المجتمعات الأوروبية في طريقها نحو النمو الاقتصادي[15].

إن تغيير النمو والتخلف كما تبيّنه المصادر التاريخية والحقائق العلمية، يقوم على حالات ووقائع اجتماعية – اقتصادية معينة، نتيجة ظروف وأوضاع تاريخية لا غير، تكمن في أن هناك ظروفا ساعدت المجتمعات في السير قُدُمًا بنهضتها الاقتصادية والعلمية، مستفيدة بذلك من سيطرتها على الطبيعة واستثمار مواردها خير استثمار، وبادرت في الوقت نفسه إلى قتل الطاقات والمبادرات لدى المجتمعات الأخرى، وذلك بحكم سيطرتها الاستعمارية، وتحويل تلك المجتمعات إلى مستعمرات لتصريف بضائعها وسلعها من جانب، وسحب وامتصاص المواد الأولية التي تحتاجها في صناعاتها من جانب آخر.

وهكذا أصبحت لديها القدرة على التأثير في نمو الحركة الصناعية داخل المجتمعات النامية، يتضح ذلك من خلال التقدم الذي أحرزته بعض الدول العربية في مجال الصناعة إبّان الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب انشغال الدول الأوروبية بظروف الحرب، وبانتهاء الحرب تراجعت تلك الصناعات، وتقلص نموها بعد أن عادت حركة التجارة الخارجية من جديد للسيطرة على موارد المجتمعات العربية، وتحويلها لصالح البلدان المستعمِرة[16].

---

15) د. طلال البابا: مصدر سابق، ص 45.

16) Kuznet: Underdeveloped Countries And Industrial Phase in the Advanced =

ب- مؤشرات موضوعية أفرزها الواقع المعاصر:

هناك ظروف أفرزها الواقع المعاصر تدحض ما تحمله الاجتهادات النظرية في مقاييس التخلف والتقدّم (معدل التراكم، حجم الاستثمارات، معدل الدخل الفردي، البيئة لزراعية، كثافة السكان، وغيرها)، فظاهرة كثافة السكان مثلا لم تعد مقياسا ثابتا يستدل منه على تخلف البلدان العربية، فهناك دول غربية متقدمة اقتصاديا تكون كثافتها السكانية كبيرة جدا في الكيلو المربع الواحد، كألمانيا (قبل اتحاد الألمانيتين)، التي بلغت كثافتها السكانية 215 نسمة في الكيلو متر المربع، مما كلفها استخدام أكثر من ثلاثة ملايين عامل أجنبي، وكذلك الحال في سويسرا، التي بلغت كثافتها السكانية 136 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد، ونفهم من ذلك أن زيادة الطاقة الإنتاجية في هذه البلدان يفوق كثافتها السكانية، في حين أن أغلب البلدان العربية لا تعاني اكتظاظًا سكانيا، إلا أنها عاجزة عن تحقيق مستوى معيشي دائم لسكانها[17].

ومع الأسف إن الكثير من الاقتصاديين العرب يغفلون هذه المقاييس، فعلى الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة، وارتفاع متوسط الدخل الفردي، وزيادة حجم الاستثمارات، وتوسيع نطاق المناهج التربوية والتعليمية، والقضاء على الفقر والأمية، والنهوض بالمستوى السياسي لأغلب البلدان العربية، إلا أنها لا تزال توصَف بأنها متخلّفة، بل بعضهم يُقِرُّون بأنها

Countries Aqarwala and Singh Oxford University. Press, 1958. P. 145.

17) د. محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف القاهرة، 1982، ص 19.

مجتمعات متخلفة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، سواء أخذنا بعين الاعتبار البُعْد الاجتماعي أو التعليمي، أو مستوى التقدم التقني، أو قدرات القوى البشرية فيها.

أي إن جميع هذه المؤشرات لا تعدو كونها إشارات نحو التقدم في البلدان العربية بقدر ما يجب أن تكون الأنماط الصناعية الرأسمالية (خاصة الاستراتيجية منها) الشرط الوحيد لإعطاء صفة التقدم لها متناسين على الأقل أن المجتمعات الإنسانية تطوّرت وتقدمت بمقاييس متنوعة قد يكون فيها عنصر التصنيع أقل العوامل شأنا في تقدمها الحضاري[18].

فالفرد عندما يعمل ويجدّ في عمله، يضمن رزقًا معيّنًا يمكنه من محاربة العوز أو الفقر، فعمله هذا يعدّ عملا تحرريا تقدميا، أي أنه يقوم بعمل تحضري تقدمي، وهذا يشمل كل ميادين العمل الإنساني، ابتداء من الصيد والفلاحة، إلى الهندسة، وذلك يعني أن أيّ لون من ألوان العمل مهما كان نوعه عندما يهدف إلى تذليل الطبيعة والاستفادة من مواردها بما يفيد الإنسان ويضمن مستقبله، فهو بالضرورة عمل تقدمي تحضّري[19].

والآن بعد أن فقدت الإمبريالية سيطرتها المباشرة على بعض المجتمعات النامية بعد مرحلة استقلالها السياسي اضطرت أن تعيد النظر في أساليبها الاستعمارية، من أجل بقاء تلك المجتمعات - ومنها المجتمعات العربية - ضمن فلكها الاقتصادي التابع لها.

---

18) د. عمر محيي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 34.

19) قسطنطين زريق: في معركة الحضارة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1981، ص 312.

لذلك لجأت السياسة الأمريكية – وغيرها من السياسات الغربية – إلى فكرة توظيف رؤوس الأموال في الدول العربية على أنها مساعدات خارجية، الهدف منها مساعدة هذه الدول في اجتياز صعوباتها الاقتصادية والتقنية، أي أن حركة رأس المال وتوظيفه بهذا الشكل تبقى الوسيلة الفعالة لضخ الثروات الوطنية من البلدان العربية إلى البلدان المصدّرة له، مما جعل الخيار الرأسمالي الخيار الوحيد أمام البلدان العربية، وهكذا أصبح هناك تراكم من القيم الجديدة، والممارسات الإنتاجية يخدم استمرار نهب الثروات، وتبعية التراكيب الاقتصادية للفلك الرأسمالي، وقد نجد ذلك في الأوساط الحكومية لبعض البلدان العربية، حيث ساعدت على توطين اتجاه الصناعات صوب المشروعات النفطية والاستراتيجية والتحويلية، مما زاد الاتساع في قطاع الخدمات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى غير الإنتاجية[20].

ج– اتجاه التنمية الصناعية في بعض البلدان العربية:

يُعَدُّ التصنيع في البلدان العربية القضية الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني، والخلاص من التبعية الاقتصادية، ولَمَّا كانت الصناعة هي أحد العوامل الرئيسية المساهمة في القضاء على التخلف، لذا يتوجب إعطاء أهمية أكبر لاختيار الصناعات الضرورية، التي يجب أن تتمشى مع واقع المستوى المادي والاجتماعي، بحيث يعتمد التخطيط العلمي أساسًا في استراتيجية التصنيع داخل البلدان العربية.

وهنا لا نريد أن نكشف مؤشرات الهيكل الاقتصادي، والمتضمن: حجم الصادرات في الناتج المحلّي، التركيز السلعي للصادرات، اعتماد

20) د. طلال البابا: مصدر سابق، ص 84-88.

إيرادات الدولة على سلعة التصدير، أو تصدير السلع الخام وغيرها، بقدر ما نريد أن نقول إن اقتصاديات أغلب البلدان العربية، وخاصة الخليجية، قائمة على إنتاج وتصدير سلعة البترول، في الوقت الذي تهمل فيه إنتاج السلع الاستهلاكية، بما فيها المواد الغذائية، وهنا تظهر لنا حقيقة التبعية التي تبلغ أقصى درجاتها من بين كل بلدان العالم[21].

إن سرعة الربحية العالية، التي اتجهت لها الأوساط الإمبريالية بتسهيل الأوساط الحكومية في البلدان النفطية، تجسّدت في التركيز على أهمية القطاع الخاص، وحسر الدولة في العمليات التحضيرية، التي تسيّر عمل القطاع الخاص، وهذا ما شجّع ظهور البرجوازية الوطنية في هذه البلدان، لتمثل المحور الرئيسي لخط الإمبريالية، وذلك بنهجها للسياسة الربحية.

وبمرور الوقت أصبحت الأهداف الواجب تحقيقها أمام المستثمرين الوطنيين حماية المصالح المباشرة وغير المباشرة لرأس المال الأجنبي[22].

وهكذا أصبح اكتساب مظاهر التحضر الغربي ظاهرة تقتدي بها البلدان البترولية، وبالشكل الذي باتت فيه أن تكون متقدمة في مجال استهلاك السلع والخدمات، دون أن يكون لديها القدرة على أن تصبح متقدمة من الناحية الإنتاجية.

فالصناعات الاستخراجية في البلدان العربية، على الرغم أنها وجدت

---

21) د. محمد غانم الرميحي: التنمية والتبعية، بحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، بغداد، في الفترة من 25-27 فبراير، 1980، ص 121.

22) د. طلال البابا: مصدر سابق، ص 88-95.

منذ بداية السيطرة الاستعمارية، فإنما ارتبطت بالاحتكارات الأجنبية، من حيث إنها عاجزة عن تطوير وسائل الإنتاج المادية، وما تتطلبه الصناعات الأولية.

رابعا: الواقع الاجتماعي والاقتصادي في ظل التبعية الأجنبية:

في ضوء ما تقدم يمكن حصر النتائج المترتبة على تبنّي النماذج الرأسمالية بالأمور التالية:

- اعتماد معظم البلدان العربية البترولية على اقتصاديات قطرية متشابهة، تتمثل في بناء قاعدتها الصناعية على البترول، إنتاجًا وتصديرًا.
- إن صناعات هذه البلدان ارتكزت بشكل أساسي على مصدر البترول والغاز الطبيعي، مما جعلها تنهض بالصناعات الاستخراجية، التي تعتمد على استخراج المواد الخام من باطن الأرض وسطحها (الحديد، النحاس، النفط).
- اتجهت أغلب المشروعات الاقتصادية صوب الصناعات الثقيلة ذات القدرة التكنولوجية العالية، مما جعل عملية إعداد وتنفيذ مثل هذه المشروعات يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الخبرات الأجنبية[23].
- فقدان الصناعات الاستهلاكية، والاعتماد على الأسواق الخارجية في توفير أبسط المواد الضرورية لبناء هذه البلدان.
- ازدياد النشاطات الاقتصادية غير الإنتاجية، التي يلفّ حولها عدد

23) د. منصور الزوي وآخرون: أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، مجموعة بحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، بغداد، 25-27، فبراير، 1980، ص 323.

كبير من العاملين في قطاع الخدمات.

- إن حاجة قطاع النفط وغيره من القطاعات الصناعية إلى خدمات فنية وتقنية نادرة من جانب، وعزوف الوطنيين عن ممارسة النشاطات الإنتاجية، واكتفائهم بشغل مناصب وظيفية من جانب آخر، استوجب استقدام أيدي عاملة أجنبية، مما جعلها تمارس الدور الفعال في الاقتصاد العربي، ليس بسبب تفوقها الكمي، بل بسبب تقدمها النوعي، وبالشكل الذي أثّر في مستلزمات التدريب المهني والفني في البلدان العربية بشكل عام.

هذه الظروف وما واكبتها من أنماط اقتصادية، جعلت التكوين الطبقي في البلدان العربية يضم فئات تأخذ خصائص المجتمع الرأسمالي، كالبرجوازية، والفئات التي تضم قسمًا كبيرًا من المشتغلين بالإدارة والمصارف والمثقّفين والضباط المتقاعدين، وفئات قبلية وغيرها، وبمعنى آخر، إن أنماط الملكية في الصناعة العربية تجمع بين رأسمالية الدولة والبرجوازية الوطنية، مما أثّرت في توزيع الناتج القومي على الأفراد.

ففي مجال الناتج الصناعي وملحقاته هناك 23% من الكويتيين يحوزون على 59% من الدخل، بينما يحصل 25% منهم على 7% من الدخل، مقابل 45% منهم تحصل على 10% فقط[24].

وأخيرًا فإن التكوينات الاقتصادية العربية المحصورة بين تحكم

24) د. حسن محمود: مقوّمات الرفاهية الاجتماعية في إطار العمل التنموي في الوطن العربي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، بغداد، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) 1984، ص 48.

الاحتكارات الأجنبية في أسعار المواد الخام، وبين ذهاب عائدات الصناعة التصديرية (الاستخراجية) لشراء المواد الغذائية والاستهلاكية، تحتاج إلى وضع سياسة عامة تؤمن وسيلة فعّالة للنهوض بكفاءة أفراد المجتمع من جهة، والتأكيد على الصناعات الخفيفة القابلة للتجزئة على شكل قطاعات، والاهتمام بصناعة المعدات والآلات المستخدمة وتطويرها من جهة أخرى.

وفي ضوء هذه المؤشرات تظهر لنا أهمية التكامل الاقتصادي العربي باعتباره استجابة فعلية، من أجل تحقيق التنمية العربية الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع العربي الكبير.

خامسًا: الخاتمة:

البترول مادة استنْزافية لا بد وأن تنضب، وإذا لم تكن هناك محاولات جادة في طريق تصنيعه، واستثمار تسويقه الإنتاجي، فإن العالم العربي سوف يشهد مرحلة اقتصادية واجتماعية لم يشهد لها مثيلا من قبل، لذلك يتوجب العمل سوية للتعويض عن البترول بمزايا دائمة، وهذه لا تتحقق إلا بالتكامل الاقتصادي، فإذا كانت هناك مجموعة أسباب عملت على توحيد الأمة العربية في السابق، أي قبل اكتشاف البترول، فمن الأحرى التفتيش بصدق عن أحد تلك الأسباب، عندما ندرك أن البترول أصبح عاملا رئيسيا في تفريق أمتنا، وتوحيد عدوّنا، وخير مثال على ذلك أزمة الخليج، التي فيها تدخّل الاستعمار من جديد ليستحوذ على خيرات الأمة العربية، ويقسّم ما يشاء من أراضيها، تمشّيًا مع مصالح الدول المتحالفة في عدوانها على الأمة العربية.

وعندما نعود إلى ضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، نجد

أن الدول المتحالفة نفسها (ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا) على الرغم من اختلافاتها اللغوية والاجتماعية، وكثرة ما وقع بينها من حروب وعداوات، فإنها استطاعت أن تشكل وحدة اقتصادية، عندما أدركت أن مصالحها تقتضي ذلك، وبالفعل أثمرت جهودها في إقامة سوق أوروبية مشتركة، ومقارنة بالدخل القومي وعدد السكان، نجد أن الدخل القومي لكل دولة من تلك الدول يفوق الدخل القومي لمجموع الدول العربية، وكذلك الحال فإن عدد سكان أي دولة منها لا يقل عن ستين مليون نسمة، ومع ذلك وجدت نفسها لا تستطيع العيش منفردة، إذا أرادت التقدم، فكيف الحال بالهرم الشامخ (التراث، العقيدة، الثروة) الذي يجمع الدول العربية، إلا أنها غير قادرة على اجتياز صعوباتها الاقتصادية والسياسية، ففي عام 1957 عقدت اتفاقية الأوضاع الاقتصادية العربية، التي بوشر بالتصديق عليها عام 1964، حيث تضمنت حرية الانتقال للأشخاص، وحرية الإقامة والعمل، وممارسة النشاط الاقتصادي، وفي عام 1965 تم إنشاء المنظمة العربية للعمل، صادقت عليها جميع البلدان العربية، كانت آخرها البحرين عام 1977، وقد عقدت اتفاقيات ضمن نشاط هذه المؤسسة اشتملت على أحكام عديدة منها: إقرار الأولوية للعمال العرب في التشغيل، وحرية انتقال القوى العاملة العربية من بلد عربي إلى آخر، إضافة إلى ما تقدم، وفي ضوء الجهود التي تنظمها الهيئات والمنظمات العربية الرسمية وغير الرسمية، يتطلب تشكيل مؤسسات اقتصادية مشتركة تساهم فيها البلدان العربية الغنية برؤوس الأموال، وتساهم البلدان الفقيرة من جانبها بالأيدي العاملة، لغرض استثمار الموارد الطبيعية والبشرية في الوطن العربي.

كما يجب تنفيذ جميع القرارات والاتفاقيات التي جاءت بها مؤتمرات القمة العربية، والمنظمات العربية المتخصصة خارج الأمور السياسية، والتوجه نحو إحداث تحوّلات اجتماعية واقتصادية، بحيث تفضي إلى التنمية المتوازنة قطاعيا وجغرافيا، على المستويين القطري والقومي، وهكذا فإن سياسة تدعيم قيم ومشاعر الانتماء القومي لا تتم دون أن يكون هناك تكامل اقتصادي عربي، يتم بموجبه تكامل اجتماعي، يضمن التفاعل في تيسير المشاركة الإيجابية في صنع التنمية العربية الشاملة.

مصادر البحث

1- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية: بعض المؤشرات الاقتصادية لمقياس التنمية في غرب أفريقيا، السنة 6، العدد 22، 1974.

2- د. أحمد الأحمر: التخلف والتطور في المجتمعات النامية، الحكمة، مجلة الدراسات الفلسفية والاجتماعية، العدد 2، سنة 1977.

3- د. إسماعيل عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.

4- أنور عبد الملك: تنمية أم نهضة حضارية، الجوانب الحضارية لمشكلة الإنماء في الوطن العربي، الندوة الأولى عن المشكلات الإنمائية في الوطن العربي، معهد الدراسات، المركز العام (اليونسكو)، القاهرة، 1978.